اثر الإصلاح الاقتصادي في حجم وكفاءة الإقراض الزراعي في بلدان مختارة

هناء سلطان داؤد
كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل/العراق

الخلاصة

يحتل الإصلاح الاقتصادي موقع الصدارة لبرامج السياسات الاقتصادية في الدول النامية والعربية حيث إن الإصلاح هو عملية اقتصادية اجتماعية، سياسية، ثقافية، شاملة تشمل جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومنها القطاع الزراعي. يتناول بحثنا هذا المصارف الزراعية نظرا للدور الفاعل الذي تسهم فيه من خلال توفير رأس المال للعاملين في القطاع الزراعي. وعليه فأن هذا البحث يهدف إلى بيان اثر الإصلاح الاقتصادي على حجم وكفاءة القروض الزراعية التي تقدمها المصارف الزراعية للمزارعين وبالأخص صغار المزارعين، ويعتمد البحث فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي يؤثر على حجم وكفاءة القروض التي تقدمها المصارف الزراعية في دول عينة البحث (سوريا و مصرو المملكة العربية السعودية). تم الاعتماد على الربط بين الاتجاهين في التحليل. الأول وصفي يستند إلى الدراسات النظرية التي تناولت الموضوع نفسه، الثاني كمي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب النظري في الدراسة. وأعتمد التحليل فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي للنموذج الذي شمل متغيرات ذات الأثر المباشر على القروض الزراعية أما كفاءة القروض الزراعية فقيست بمساهمة هذه القروض في الناتج الزراعي للفترتين ما قبل وما بعد الإصلاح الاقتصادي. واستنتجت الدراسة أن هناك مؤشرات ايجابية في بعض المتغيرات بعد تبني الإصلاح الاقتصادي لدول عينة البحث، وخلصت الدراسة إلى اعتماد برامج للإصلاح الاقتصادي يمكن الاستفادة منها في المصارف الزراعية.

المقدمة

هناك الكثير من الصعوبات التـي تعيق تقدم وتطور المصارف الزراعية في الدول النامية ومنها الدول العربية، إلا أن هناك الكثير من المحاولات الجادة لادخال تغييرات جذرية من أجل إعادة هيكلة هذا الاقراض ليصبح أكثر كفاءة ولكي يتواءم مع التغيرات الاقتصادية والسياسية التـي تشهدها الساحة العالمية. فمعظم مؤسسات الاقراض الزراعية في هذه الدول هي ملك للقطاع العام، وتعاني من نفس المشاكل التـي عانت وتعاني منها مؤسسات القطاع العام. لقد اتخذت الحكومات الكثير من الاجراءات والتغييرات الهيكلية من أجل معالجة المشاكل التـي تعاني منها مؤسسات القطاع العام، باتباع برامج الاصلاح الاقتصادي، وكذلك تواصلت جهود الكثير من الحكومات لادخال مؤسسات الاقراض الزراعي المتمثلة بالمصارف الزراعية ضمن دائرة الاصلاح ذاتها، ولكن ربما بأساليب مختلفة وقد يكون هناك آثار ايجابية أو سلبية ولكن من الممكن تقليل أثر السلبيات وتعظيم الايجابيات. أن التوجه الجديد نحو إدخال التغيرات الجذرية على السياسات الاقتصادية الكلية سيطال أيضا القطاع الزراعي وقطاع التمويل الريفي التي تمثله المصارف الزراعية من خلال تقديمها القروض للمزارعين والمنتجين وسيؤدي بالتالي إلى نتائج قد تكون ايجابية وقد تكون سلبية وقد تكون خليطا منهما, وتتأتى أهمية هذه الدراسة من أهمية الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لإحداث التحول المطلوب لهذه المؤسسات وقد يكون هناك نوع جديد من المشاكل التي تحتاج إلى علاج وقدرة في التعامل معها. ويبقى الحكم على مدى كفاءة هذا التوجه الجديد مرتبطا بقدرة برامج الاصلاح الاقتصادي على تقليل أثر السلبيات وتعظيم الايجابيات للوصول إلى هدف التنمية الزراعية، وهذا ما يتوجب على المصارف الزراعية القيام به من خلال زيادة حجم وكفاءة قروضها التي ستساهم بدورها في زيادة حجم الناتج الزراعي. وتكمن مشكلة البحث بأن مؤسسات الاقراض الزراعي في الدول النامية ومنها الدول العربية تعاني من مشاكل كبيرة أعاقت تقدمها وشلت قدرتها في تحقيق الكثير من أهدافها، وليس بأدل على ذلك من استمرار تدني مستويات أداء الكثير من مؤسسات الاقراض الزراعي الرسمية ولجوئها المستمر لخزينة الدولة أو البنك المركزي، وكذلك استمرار تدهور مستويات المعيشة في المناطق الريفية. لذا ليس من السهل الاستمرار في دعم هذه المؤسسات إذا لم تتمكن من ضمان حيويتها واستمراريتها. ومن هنا لابد من حلول جذرية تعمل على إدخال الاصلاحات المطلوبة من أجل معالجة الاختلالات الاقتصادية التي نشأت عن تبني سياسات اقتصادية وتمويلية غير مواتية وتحقيق أداء أفضل في
القطاعات الاقتصادية. بدأ الكثير من هذه الدول بإدخال تغييرات جذرية على إستراتيجيتها الاقتصادية [illegible] برنامج حيث انه يعتبر المصدر الرئيسي لدخل نسبة

تاريخ تسلم البحث ٢٠٠٩/٣/٣٠ وقبوله ٥ / ٨ / ٢٠٠٩

كبيرة من السكان ويحتوي على أكبر نسبة من الفقراء و يتلقى أكبر نسبة من الدعم الحكومي. أن الاقراض الزراعي جزء من الخدمات التي تقدم لقطاع الزراعة، وفي ضوء التطورات الاقتصادية الهامة التي يشهدها العالم والمتضمنة إدخال إصلاحات جذرية على اقتصاديات بلدانها، لوحظ أن هناك تأثيرات لهذه الاصلاحات على عمل وأهداف وأداء مؤسسات الاقراض الزراعي منها أعتمد البحث على فرضية مفادها أن برامج الاصلاح الاقتصادي لها أثر على حجم وكفاءة قروض مؤسسات الاقراض الزراعي لدول العينة قيد الدراسة والمتمثلة بالمصارف الزراعية. إن سياسات الإصلاح الاقتصادي وكما عرفتها الأمم المتحدة, هي عمليات متدرجة من أجل إحداث تغيرات جوهرية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها, على النحو الذي يضمن متطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد. أي هي تغيير في السياسات الاقتصادية, تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد, وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة في اقتصاد ذلك البلد (ديوب, ٢٠٠٦). ومازال الجدل سائدا بين الاقتصاديين المعنيين بالاصلاح الاقتصادي بشان أي من الحزمتين من السياسات الاصلاحية يمكن تنفيذها أولا, التثبيت الاقتصادي أو التغير الهيكلي أو الاثنان معا في الوقت نفسه ويعتمد ذلك على الدولة التي ترغب بإعادة فلسفتها الاقتصادية والاجراءات التي توصي بها للبنى المؤسسية الاقتصادية لتلك الدولة (النجفي,٢٠٠٢). وتتضمن برامج الإصلاح الاقتصادي تحرير سياسات وقوانين الائتمان والقروض عامة, بما فيها القروض الزراعية, التي تتولى توفيرها المصارف الزراعية (مؤسسات حكومية), وهي مصارف يفترض أنها توفر للمزارعين بفئاتهم المختلفة, القروض النقدية والعينية, بما في ذلك كل أو معظم مستلزمات الإنتاج الضرورية وذلك بشروط ائتمانية تراعي من حيث المبدأ ظروف وحاجات المزارعين وبالأخص صغارهم وتأخذ بالاعتبار طبيعة وخصائص الإنتاج الزراعي نفسه. وبصرف النظر عن بعض الصعوبات التي يشكو منها أحيانا بعض المزارعين في تعاملهم مع هذه المصارف من تعقيد بالإجراءات أو ارتفاع بتكاليف الاقتراض أو بعدها عن مناطق سكناهم وغيرها من المشاكل, تبقى المصارف الزراعية تشكل ضرورة لا غنى عنها للمزارعين (وزان, ١٩٩٨). يهدف برنامج التصحيح الاقتصادي إلى تحقيق إصلاحات مالية ونقدية تتطلع كل الدول إلى تحقيقها، ولكن تتردد الحكومات كثيرا في الأخذ بالتوصيات التي تقترحها المنظمات الدولية وفقا لبرنامج التصحيح الاقتصادي، لأن تطبيق هذه التوصيات يؤدي إلى الأضرار بمستوى معيشة مواطنيها، وخاصة خلال فترة انتقالية قد تستمر لعدة سنوات لحين ظهور الآثار الايجابية للبرنامج التصحيحي المقترح، وقد لايتوقع أن تظهر النتائج الايجابية لبرنامج التصحيح الاقتصادي في المدى القصير، لأن انعكاسات التغيير المقترحة لخفض الاستهلاك وزيادة الادخار/الاستثمار وتشجيع التصدير تحتاج إلى بعض الوقت. ويختلف هذا الوقت من بلد إلى آخر حسب البنية الاقتصادية وعمق الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، وأنماط الانتاج المعمول بها، وسلامة وسرعة التطبيق، وعوامل أخرى كثيرة(Mustafa,١٩٩٩). في حالة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية في مجال عمل وأهداف وأداء مؤسسات الاقراض الزراعي، قد تظهر الآثار السلبية على مؤسسات الاقراض الزراعي في المدى القصير والمتوسط, ومن هذه السلبيات, تقليص أو اختفاء الموارد المالية التقليدية لهذه المؤسسات حيث يهدف البرنامج إلى تقليص الاستثمارات العامة مقابل تشجيع الاستثمارات الخاصة، وهذا ينطوي على تقليص مساهمة الدولة في أموال هذه المؤسسات المتاحة للاقراض تمهيدا لإعطاء هذه المؤسسات بعض الاستقلال مع توجيهها للاعتماد على التمويل الذاتي من مصادر أخرى بديلة. كما سيؤدي الكثير من الاصلاحات المطلوبة إلى انخفاض الدخل السنوي لها لفترة قد تمتد لعدة سنوات، كما أن حالة فقدان المؤسسة للكثير من الأعمال التجارية التي يقوم بها، فان هذا يستوجب التخلص من العمالة التي كانت تدير مثل هذه الأعمال. فضلا عن أن العمل وفق مبدأ الكفاءة الاقتصادية الذي يقتضي تقليص النفقات لمواجهة الظروف المالية الصعبة ولتعظيم الانتاجية سيؤدي إلى ظهور مشكلة فائض العمالة والعمالة غير الكفوءة اللتين لابد من التخلص منهما(Nasution,١٩٩٦). وهناك إقرار من قبل المنظمات الدولية بالآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في المدى القصير وربما المتوسط على الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل ومنهم صغار المنتجين الزراعيين. فعملية الإصلاح التي تسعى لتحقيقها الدول المعنية لن تتم بين عشية وضحاها, المهم أن تبدأ عملية الإصلاح وإن الآثار السلبية التي قد تلازم عملية الإصلاح الاقتصادي مثل التضخم وغيرها يعد الثمن لعبور الأزمة الاقتصادية، وإن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتاج إلى مقومات أهمها تفهم ودعم من الشعب الذي تجرى عملية الإصلاح لمصلحته كما يحتاج إلى إدارة اقتصادية قوية واعية ومدركة ومؤمنة بأهمية الإصلاح (عمير,٢٠٠٥). ومن الايجابيات المنتظرة للبرنامج تكريس مبدأ الكفاءة الاقتصادية لأن العمل وفق قوى السوق وآلية العرض والطلب في ظروف منافسة صحية، سيلزم مؤسسات الاقراض الزراعي إلى اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في عملها،

وهذا بحد ذاته سيؤدي إلى تحسين مستوى أدائها من حيث تخفيض نفقاتها وزيادة وارداتها وما ينطوي ذلك على ضرورة استقطاب الكفاءات وإتباع أفضل أساليب الادارة والمتابعة والتنظيم. كما أن اختفاء سيطرة الدولة على التوريد والانتاج والتصدير والتسعير الاجباري وكذلك إعادة تسعير العملة المحلية وفق قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك كله إلى خلق جو استثماري جيد، يعمل على خفض التكاليف وزيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للانتاج الوطني محليا وخارجيا، وهذا بدوره سيؤدي إلى تحسين دخل المزارع وجدارته الائتمانية وقدرته التسديدية. كذلك سيتم تحقيق الجدوى الاستثمارية حيث ستؤدي سياسة الاقراض بفوائد موازية للفائدة السوقية إلى ترشيد استعمال أموال المؤسسات المقرضة بحيث يتم تمويل المشاريع المجدية فقط، وهذا سينعكس إيجابا على الأداء الاقتصادي بصورة عامة، وعلى المؤسسات المقرضة بصورة خاصة، من حيث تحسين نسب تحصيل ديونها وخفض تكاليف المعاملات وبالتالي تحسين دخلها. كما أن العمل وفق آلية السوق سيضطر مؤسسات التمويل إلى الاندماج كلية في السوق المالي وخروجها من الإطار الرسمي، وهذا سيؤدي إلى اختفاء سلبيات النظرة العامة للمال العام التي كثيرا ما أدت إلى مشاكل أعاقت نجاح هذه المؤسسات. وأخيرا إن اندماج مؤسسات الاقراض الزراعي في السوق المالي سيضطرها للمنافسة في مجال استقطاب المدخرات الوطنية والعمل كوسيط مالي بين مدخر ومقترض. وكذلك سيضطرها للبحث عن مصادر دخل أخرى بديلة كالعمل في المجالات المصرفية والبنكية. وهذا سيعمل على تحسين أداء ودخل هذه المؤسسات(Mustafa,١٩٩٩). ويعتمد تطبيق هذه البرامج على قدرة الدول التي تتجه هذا التوجه بتقليل أثر السلبيات وتعظيم الايجابيات من أجل تحقيق التنمية الزراعية في دولها. إن من أهم الدراسات السابقة التي تناولت أثر الاصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي بصورة عامة وعلى مؤسسات الاقراض الزراعي بصورة خاصة ووفقاً لحداثتها التاريخية الدراسة التي أنجزها Adams (١٩٩٣) والتي أشار فيها إلى الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادي في مصر والتي تركزت حول سياسة الفوائد وسياسة الدعم وتعبئة المدخرات وتوزيع مستلزمات الانتاج وشملت أيضا الأعمال المصرفية والعمالة الزائدة وحدد كيفية اتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج الآثار الجانبية وتحديد الاستراتيجية المستقبلية لعمل المؤسسة في ضوء الظروف الاقتصادية المستجدة. وتناول جمعة(١٩٩٤) الآثار المتوقعة لبرنامج التصحيح الاقتصادي على المصرف الزراعي التعاوني في سورية وأهم هذه الآثار ارتفاع كلفة القروض من خلال رفع نسبة الفوائد على القروض وتعرض البنوك نفسها لمشكلة انخفاض الطلب على القروض، وانخفاض دخل البنك ومصادره المالية على المدى القصير، نتيجة ارتفاع كلفة الاقراض،وارتفاع تكاليف الانتاج، دون أن يواكب ذلك السرعة اللازمة لارتفاع أسعار المنتج،كما يتعرض المنتج إلى مشكلة عدم توفر جهات بديلة لتزويده بمستلزمات الانتاج, في حين أشار Vyas(٢٠٠٥) إلى أن الاصلاحات في أنظمة الدعم في المؤسسات الاقراضية الريفية في الهند قد تعالج بعض من المشاكل التي تواجه المؤسسة المقرضة منها أنظمة الدعم غير الكفوءة وانخفاض مساهمة القروض في الانتاج الزراعي نتيجة سوء استخدام القروض وإمكانية استبدال ذلك بخيارات مختلفة للتخفيض من كلفة الاقراض والاقتراض. وتناول عمير(٢٠٠٥) بدراسته اثر برامج الاصلاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية على الزراعة العربية ومن خلال نموذج كمي يأخذ في حسبانه جميع الظروف المحيطة لعدد من الدول العربية المطبقة لهذه التعديلات الخارجية منها والداخلية والكلية منها والجزئية، واستهدفت دراسته بيان نواحي القصور في تطبيق هذه البرامج، والخروج بتوصيات تتضمن معالجة نقاط الخلل في تطبيق مثل هذه البرامج. أما Hanleyوآخرون(٢٠٠٥) الذي أجرى دراسة ميدانية على٤٤مزرعة في المملكة المتحدة وباستخدام البرمجة الخطية فقد أشار إلى أن هذه المزارع قد تُواجهُ ظروفَ اقتصادية صعبة جداً نتيجة إتباع سياسات الاصلاح الاقتصادي خاصة وأنالعديد مِنْ المزارعين يَعتمدونَ على الإعانات المالية التي تزودها بهم الحكومةِ بسبب ضآلة دخلِهم. لذا يهدف البحث إلى بيان اثر برامج الاصلاح الاقتصادي على حجم قروض المصارف الزراعية في دول العينة قيد الدراسة فضلا عن كفاءة استخدام هذه القروض من خلال نسبة مساهمتها في الانتاج الزراعي، وباستخدام نموذج كمي يأخذ في حسبانه المتغيرات التي لها علاقة مباشرة ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتي بدورها تؤثر في حجم وكفاءة القروض الزراعية في هذه المصارف بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي مع بيان الآثار السلبية والايجابية لهذه البرامج.

مواد البحث وطرائقه

تم اختيار عينة من الدول التي كانت من أوائل الدول العربية التي تبنت منهج الإصلاح الاقتصادي وهي كل من سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية وذلك لبيان أثر هذه البرامج على حجم وكفاءة القروض المصروفة من المصارف الزراعية للدول المختارة بعد الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٦) وبالاعتماد قياس اثر المتغيرات المستقلة على حجم القروض الزراعية والتي لها علاقة مباشرة ببرامج

الاصلاح الاقتصادي والمتمثلة بـ(سعر الفائدة, التراكم الرأسمالي, سعر الصرف, الأسعار المزرعية, الصادرات الزراعية, الواردات الزراعية, الانفتاح الاقتصادي) وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار. وقد اخذ النموذج المقترح الصيغة الآتية :

$$Y = a + b1X1 + b\ 2X2 + b\ 3X3 + b\ 4X4 + b\ 5X5 + b\ 6X6 + b\ 7X7 + U$$

حيث أن:

Y = حجم القروض الزراعية, X_1 = سعر الفائدة, X_2 = التراكم الرأسمالي، X_3 = سعر الصرف، X_4 = الأسعار المزرعية, X_5 = الصادرات الزراعية، X6= الواردات الزراعية، X_7 = الانفتاح الاقتصادي, u = متغير عشوائي. كما أن جميع المتغيرات أحتسبت بالأسعار الثابتة

أما قياس كفاءة هذه القروض فقد تم قياسها من خلال مساهمة هذه القروض الزراعية قبل الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٦٥ – ١٩٨٥) و بعد الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٨٦ - ٢٠٠٦) في حجم الناتج الزراعي لكل دولة من دول عينة البحث وبهدف الوصول إلى نسبة مساهمة أنواع هذه القروض في حجم الناتج الزراعي تم استخدام Factor Share Approach وبموجب المعادلة التالية:

$$Y_t = Ae^{rT}$$

$$Log\ Y = Log\ A + rT$$

حيث أن: Y= نوع القرض المراد قياس نسبة نموه السنوي المركب, r = نسبة النمو السنوي المركب

T= الزمن للمدة (١٩٦٥-١٩٨٥) للفترة قبل الاصلاح الاقتصادي و (١٩٨٦-٢٠٠٦) للفترة بعد الاصلاح الاقتصادي

وبضرب معدل النمو السنوي المركب المتحصل عليه بمرونة المتغير المستقل من الدالة الرئيسية:

$$Y_t = a + bx$$

حيث أن: Y = حجم الناتج الزراعي لكل دولة, X= حجم القروض الزراعية

نحصل على نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي لكل دولة من دول عينة البحث.

النتائج والمناقشة

أولا: نتائج التحليل الكمي لسوريا: لقد اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$\log y = 10.5 - 12.46 \log x_1 - 1.45 \log x_2 - 3.68 \log X_3 - 0.21 \log X_4$$

t: 2.24 -1.99 -1.98 - 4.51 2.33

$$+ 0.855 \log X_5 + 0.194 \log X_6 + 1.97 \log X_7$$

-3.50 1.88 3.71

$R^2 = 95.5\%$ F = 16.58 D.W = 2.918

يتضح من هذه الدالة معنوية كل المتغيرات تحت مستوى معنوية ٥% من اختبار (t), كما أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته ٩٥% مشيراً إلى أن ٩٥% من التغييرات التي تطرأ على حجم القروض الزراعية المصروفة في سوريا بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة ٤.٥% تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، وبلغت قيمة (D.W) المحسوبة ٢.٩١٨وهذا دليل عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية. أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، بالنسبة لمعامل الانحدار سعر الفائدة (X_1) يشير إلى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض حجم القروض المصروفة بنسبة ١٢.٤٦% لمؤسسات الإقراض الزراعية وذلك لأنه بعد تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي زاد معدل سعر الفائدة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقراض بالنسبة للمزارع وعرض مؤسسات الاقراض الزراعي إلى انخفاض في الطلب على القروض الزراعية. ومعامل الانحدار (X_2) التراكم الرأسمالي، فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض حجم القروض المصروفة بنسبة ١.٤٥% لان التراكم الرأسمالي زاد من الاستثمارات حتى و لو كانت هذه استثمارات زراعية ولمستلزمات الانتاج الزراعي فأن مصدرها لن يكون القروض الزراعية بسبب انخفاض الطلب على القروض الزراعية في هذه المرحلة الانتقالية للاصلاح الاقتصادي. أما معامل الانحدار لسعر الصرف (X_3) فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض حجم القروض المصروفة بنسبة ٣.٦٨% كذلك بالنسبة لمعامل انحدار الأسعار المزرعية (X_4) فأنه يشير إلى أن زيادة

الأسعار المزرعية بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٢١% حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية لأكثرية المستهلكين، وإذا ما اقترن ذلك بارتفاع كلفة الانتاج نتيجة زيادة أسعار مستلزمات الانتاج وإزالة الدعم عنها، فان هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الزراعية وبالتالي إلى هبوط أسعارها إلى مستويات تقل عن مستويات الكلفة الجديدة، فهذا كله يؤثر سلبا على القدرة التسديدية للمزارعين وضياع جزء كبير من دخل المؤسسات المقرضة من الفوائد التي تجبيها من المزارعين. وأن معامل الانحدار (X_5) الصادرات الزراعية، فأن زيادته بنسبة١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٨٥٥% كذلك معامل الانحدار الواردات الزراعية (X_6) يشير إلى أن زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.١٩٤% وكذلك بالنسبة معامل الانحدار(X_7)الانفتاح الاقتصادي فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة أيضا وبنسبة ١.٩٧% ففي حالة تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ستؤدي إلى اختفاء سيطرة الدولة على الصادرات والواردات الزراعية وسيؤدي ذلك كله إلى خلق جو استثماري جيد، يعمل على خفض التكاليف وزيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للانتاج الوطني محليا وخارجيا، وهذا بدوره سيؤدي أيضا إلى تحسين جدارة المزارع الائتمانية مما يشجع المصارف الزراعية على إقراض هؤلاء المزارعين المستثمرين والتي تساهم بزيادة حجم القروض الزراعية.

أما كفاءة هذه القروض فقد تم من خلال قياس مساهمة هذه القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وللمدة (١٩٦٥-١٩٨٥) فقد تم قياسها من خلال مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي ولنفس المدة فقد اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$\log y = 1.80 + 0.835 \log x$$
$$t: \quad 7.91 \quad 2.20$$
$$R^2 = 37.4\% \quad F = 18.031 \quad D\text{-}W = 2.22$$

ونسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة (١٩٦٥ – ١٩٨٥) والتي قيست من خلال المعادلة: $Y_t=Ae^{rT}$

فقد بلغت ٠.٠٥٦٤ وعليه فأن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي = ٠.٠٥٦٤×٠.٨٣٥= ٠.٠٤٧ أي حوالي ٥%, وعند قياس مساهمة هذه القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي بعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وللمدة (١٩٨٦-٢٠٠٦) فقد اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$\log y = 2.18 + 0.984 \log x$$
$$t: \quad 13.34 \quad 3.05$$
$$R^2 = 41.23\% \quad F = 9.541 \quad D\text{-}W = 2.089$$

ونسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة (١٩٨٦ – ٢٠٠٦) والتي تم قياسها بنفس الطريقة السابقة فقد بلغت ٠.٠٣١٣ وعليه فأن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي = ٠.٩٨٤ × ٠.٠٣١٣= ٠.٠٣٠ أي حوالي ٣%

ثانيا: نتائج التحليل الكمي لمصر: اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$\log y = 10.2 - 5.8 \log x_1 + 0.961 \log x_2 + 0.050 \log X_3 - 0.138 \log X_4 +$$
$$t: \quad 6.18 \quad -2.84 \quad 1.98 \quad 4.02 \quad -2.90$$
$$0.280 \log X_5 + 0.51 \log X_6 + 1.48 \log X_7$$
$$1.98 \quad 3.36 \quad 5.66$$
$$R^2 = 97.8\% \quad F = 13.58 \quad D.W = 2.75$$

يتضح من هذه الدالة معنوية كل المتغيرات تحت مستوى معنوية ٥% من اختبار (t), كما أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته ٩٧.٨% مشيراً إلى أن ٩٧.٨% من التغييرات التي تطرأ على حجم القروض الزراعية المصروفة في مصر بعد الاصلاح الاقتصادي تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة

وتبقى نسبة ٢.٢% تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، وبلغت قيمة (D.W) المحسوبة ٢.٧٥ وهذا دليل عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية. أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، بالنسبة لمعامل الانحدار سعر الفائدة (X_1) يشير إلى أن زيادة سعر الفائدة عند تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض حجم القروض المصروفة بنسبة ٥.٨% لأن زيادة نسبة الفائدة على القروض تؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض من قبل المزارعين وخاصة صغارهم. كما أن معامل الانحدار (X_2) التراكم الرأسمالي، فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٩٦١% لان التراكم الرأسمالي في هذه المرحلة من تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي تحول إلى رأسمال إقراضي للمزارعين, وبالتالي أدى إلى زيادة حجم القروض المصروفة. كما أن معامل الانحدار سعر الصرف (X_3) يشير إلى أن زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض أيضا بنسبة ٠.٠٥٠% وذلك لان زيادة أسعار الصرف خاصة إذا كان سعر الصرف يعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية بعد تبني مصر برامج الاصلاح الاقتصادي زادت من المقدرة المالية لمؤسسات الاقراض الزراعي و ازدادت بذلك تلبية الاحتياجات المتزايدة من القروض . وبالنسبة لمعامل انحدار الأسعار المزرعية (X_4) فيشير إلى أن زيادة الأسعار المزرعية بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.١٣٨% وذلك لان معظم الأسعار الزراعية الغي الدعم عنها في مرحلة ما بعد الاصلاح الاقتصادي مما أضعف قدرة المزارعين التسديدية وانعكس ذلك على المؤسسة المقرضة بعدم توفر المال الكاف لمواجهة الطلب المتزايد على القروض. وأن معامل الانحدار (X_5) الصادرات الزراعية، يشير إلى أن زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٢٨٠% لان تخفيف الدعم الذي تقدمه الدولة للصادرات الزراعية عمل على قيام كثير من المنتجين الزراعيين المحليين بزيادة إنتاجهم مما يضطرهم للاقتراض من المصارف الزراعية وبذلك ازداد حجم القروض المصروفة. كما أن معامل الانحدار الواردات الزراعية (X_6) يبين أن زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى الزيادة حجم القروض بنسبة ٠.٥١% وذلك لان الدولة قامت بإزالة القيود عن استيراد المستلزمات الزراعية وخفضت الضرائب عنها مما أدى إلى تشجيع المنتجين بالاستيراد وفي نفس الوقت سمحت مؤسسات الاقراض الزراعي بأقراض الشركات والقطاع الخاص مما أدى إلى زيادة حجم القروض. أما معامل الانحدار (X_7)الانفتاح الاقتصادي فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض بنسبة ١.٤٨% وذلك لأن حجم المعاملات الخارجية للبلد واحتكاكها بالسوق الخارجية من خلال الصادرات والواردات الزراعية التي ساهمت بزيادة حجم القروض الزراعية.

أما كفاءة هذه القروض قبل تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وللمدة (١٩٦٥-١٩٨٥) فقد تم من خلال قياس مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي ولنفس المدة واختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

$$Logy = 0.913 + 0.073logx$$
$$t: \quad 10.23 \qquad 2.12$$
$$R\text{-}Sq = 39.21\% \quad F: 23.04 \qquad D\text{-}W = 2.64$$

أما نسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة (١٩٦٥ – ١٩٨٥) والتي قيست من خلال المعادلة: $Y_t=Ae^{rT}$

فقد بلغت ٠.٤١ وعليه فأن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي =

٠.٤١×٠.٠٧٣= ٠.٠٣٠أي حوالي ٣% أما مساهمة هذه القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي مزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F, T, R^2) على غيرها من الدوال:

بعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وللمدة (١٩٨٦-٢٠٠٦) فقد اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية

$$logy = 1.428 + 0.099\ logx$$
$$t: \quad 7.035 \qquad 3.158$$
$$R\text{-}Sq = 37.62\% \quad F: 10.72 \qquad D\text{-}W = 1.99$$

أما نسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة(١٩٨٦ – ٢٠٠٦) والتي تم قياسها بنفس الطريقة السابقة بلغت ٠.٠٣٥ وعليه فأن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي =

٠.٠٣٥ ×٠.٠٩٩ =٠.٠٣٤٦ أي حوالي ٣.٥%

ثالثا: نتائج التحليل الكمي للسعودية: اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال (تم استبعاد المتغير سعر الفائدة (X_1) من التحليل لان المصرف الزراعي في السعودية يمنح قروض للمزارعين بدون فوائد)

$$\log y = -208 + 0.783 \log x_2 + 0.359 \log X_3 + 0.629 \log X_4 + 0.811 \log X_5$$

t: - 7.83 4.82 3.99 2.21 3.19

$$+ 0.278 \log X_6 + 0.0961 \log X_7$$

2.38 4.51

$R^2 = 87.8\%$ F = 21.56 D.W = 2.66

يتضح من هذه الدالة معنوية كل المتغيرات تحت مستوى معنوية ٥% من اختبار (t), كما أن معامل التحديد (R^2) قد بلغت قيمته ٨٧.٨% مشيراً إلى أن ٨٧.٨% من التغييرات التي تطرأ على حجم القروض الزراعية المصروفة في السعودية بعد الاصلاح الاقتصادي تعزى إلى العوامل المستقلة المذكورة في الدالة وتبقى نسبة ١٢.٢%من التغيرات تعزى إلى عوامل أخرى لم تخضع للقياس في هذه الدراسة والى متغيرات أخرى تقع ضمن مفهوم المتغير العشوائي. وأشار اختبار (F) إلى معنوية الدالة ككل، وبلغت قيمة (D.W) المحسوبة ٢.٦٦ وهذا دليل عدم وجود الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج العشوائية. أما معاملات الانحدار للعوامل المستقلة فقد أظهرت موافقتها للمنطق الاقتصادي من حيث إشاراتها، فبالنسبة لمعامل انحدار (X_2) التراكم الرأسمالي، فأن زيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٧٨٣% لان التراكم الرأسمالي زاد بسبب زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي عن طريق إيجاد سياسة اقتصادية كلية وسياسة تجارية تشجع على الاستثمار في الزراعة و التخصيصات للقطاع الزراعي, وهذه الاستثمارات الزراعية تحولت إلى رأسمال إقراضي أدى إلى زيادة رأسمال المصرف الزراعي, وبالتالي ازداد حجم القروض المصروفة خاصة وان المصرف يمنح قروض للمشاريع الزراعية التجارية الزراعة. وبالنسبة لمعامل الانحدار سعر الصرف (X_3) فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٣٥٩% وذلك أسعار الصرف في المملكة اتصفت بالثبات حتى قبل تبنيها الاصلاح الاقتصادي وهذا مما أدى إلى أن يكون المصرف الزراعي مصدر إقراضي يتمتع بالحيوية و بثبات رأسماله المخصص والقابل لتلبية الاحتياجات المتزايدة من القروض. أما بالنسبة لمعامل انحدار الأسعار المزرعية (X_4) ويشير إلى أن زيادة الأسعار المزرعية بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٦٢٩% وذلك لان معظم الأسعار الزراعية الغي الدعم عنها في مرحلة ما بعد الاصلاح الاقتصادي مما أثر على دخل المزارعين وخاصة صغارهم وجعلهم يقبلون على الاقراض وطلب الإعانة من المصرف الزراعي خاصة وأن المصرف استمر حتى بعد تطبيقه برامج الاصلاح الاقتصادي بتقديم القروض بدون فائدة وبشروط ميسرة. وأن معامل الانحدار (X_5) الصادرات الزراعية، فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٨١١%, فقد سعت المملكة إلى إتباع سياسة تهدف إلى تحسين الميزان التجاري السلعي الزراعي بإنتاج فائض للتصدير من خلال تشجيع المزارعين على تحسين إنتاجهم وتقديم القروض والإعانات لهم. كما أن معامل الانحدار الواردات الزراعية (X_6) فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة بنسبة ٠.٢٧٨% لأن المملكة قامت بإزالة القيود عن استيراد المستلزمات الزراعية الحديثة وخفضت الضرائب عنها مما أدى إلى قيام المزارعين باستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج وبمساعدة المصرف الزراعي عن طريق تقديم القروض لهم لهذه الاغراض. وأن معامل الانحدار (X_7)الانفتاح الاقتصادي فزيادته بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة حجم القروض المصروفة ٠.٠٩٦%خاصة وأن السعودية هي من الدول النفطية ولديها إمكانيات مادية ساهمت بتطوير القطاع الزراعي واستخدامها التقنيات الحديثة في الزراعة واحتكاكها بالسوق الخارجية من خلال الصادرات والواردات الزراعية التي ساهمت بزيادة حجم القروض الزراعية.

أما قياس كفاءة هذه القروض فقد تم من خلال قياس مساهمة هذه القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي للمدة (١٩٦٥-١٩٨٥) فقد اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات على غيرها من الدوال:

$$\log y = 3.726 + 0.149 \log x$$

t: 5.041 1.907

$R^2 = 40.31\%$ F: 8.634 D-W = 2.27

أما نسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة(١٩٦٥ – ١٩٨٥) والتي قيست من خلال المعادلة: $Y_t=Ae^{rT}$

فقد بلغت ٠.٤٣ وعليه فأن نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي = ٠.٤٣×٠.١٤٩ = ٠.٠٦٤أي حوالي ٦٤% أما مساهمة هذه القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي بعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وللمدة (١٩٨٦-٢٠٠٦) فقد اختيرت الدالة الآتية بصيغتها اللوغارتمية المزدوجة كأفضل دالة بناء على تفوقها بالاختبارات الاحصائية (F,T, R^2) على غيرها من الدوال:

logy = 2.333 + 0.160 logx

t : 5.093 2.55

R^2= 40.36 % F: 8.072 D-W = 2.38

أما نسبة معدل النمو السنوي المركب للقروض الزراعية خلال المدة (١٩٨٦-٢٠٠٦) والتي تم قياسها بنفس الطريقة السابقة بلغت ٠.٣٩ وعليه فأن :

نسبة مساهمة القروض الزراعية في حجم الناتج الزراعي = ٠.٣٩× ٠.١٦٠= ٠.٠٦٢ أي حوالي ٦%

بين البحث أن حجم القروض الزراعية المصروفة من المصارف الزراعية في دول عينة البحث بعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي كانت كالآتي: في كل من سوريا ومصر ارتفاع سعر الفائدة يعمل على خفض حجم القروض الزراعية, إما سعر الصرف ففي سوريا زيادته أثرت سلبا على حجم القروض الزراعية بعكس كل من مصر والسعودية فزيادته كانت ايجابية و بالنسبة للتراكم الرأسمالي في سوريا فأن زيادته أثرت سلبا على حجم القروض الزراعية, في حين كانت ايجابية في كل من مصر والسعودية, وزيادة الأسعار المزرعية أثرت سلبا على حجم القروض الزراعية في كل من سوريا ومصر وكانت ايجابية في السعودية , في حين إن ارتفاع كل من الصادرات الزراعية والواردات الزراعية والانفتاح الاقتصادي كان أثره ايجابيا في كل من سوريا ومصر والسعودية. وكانت كفاءة القروض الزراعية والتي قيست بنسبة مساهمتها في حجم الناتج الزراعي كالأتي: في سوريا انخفضت كفاءتها بعد تبني برامج الاصلاح الاقتصادي وكذلك في مصر أما في السعودية فكانت تقريبا معتدلة. ويتضح من ذلك إن لبرامج التصحيح الاقتصادي آثار سلبية على المصارف الزراعية وعلى المزارعين ولا تظهر الآثار الايجابية إلا على المدى الطويل, وهذا مايتفق مع الدراسات السابقة والتي معظمها أشارت لذلك, فارتفاع كلفة القروض من خلال رفع نسبة الفوائد على القروض وتعرض المصارف الزراعية نفسها لمشكلة انخفاض الطلب على القروض، وانخفاض رأسماله ومصادره المالية على المدى القصير على الأقل، نتيجة ارتفاع كلفة الاقراض، وارتفاع تكاليف الانتاج، دون أن يواكب ذلك السرعة اللازمة لارتفاع أسعار المنتج، كما يتعرض المزارع إلى مشكلة عدم توفر جهات بديلة لتزويده بمستلزمات الانتاج، بالكفاءة اللازمة لتحل محل المصارف الزراعية التي تقدم مثل هذه الخدمات،وكذلك مواجهة مشكلة انخفاض نسبة تحصيلات القروض لفقدان المصارف لسيطرتها على توزيع مستلزمات الانتاج أو شراء وتسويق الانتاج, لذا يجب تطوير مصادر التمويل الداخلي للمصارف الزراعية، عن طريق زيادة رأسمالها بمشاركة المنظمات التعاونية والقطاعين العام والخاص، والبحث عن مصادر تمويل خارجية بشروط ميسرة. في حالة رفع نسبة الفوائد أو هوامش الأرباح على القروض، و يفضل أن يكون ذلك تدريجيا ويسبقه برنامج توعية على جميع المستويات لشرح أبعاد ذلك. وفي حالة إلغاء الدعم على الانتاج ومستلزماته، و يفضل أن يتم ذلك تدريجيا، وبشكل متوازي مع سياسات وبرامج الاصلاح الأقتصادى الأخرى. أما في حالة الانسحاب من عمليات المتاجرة والتسويق، يفضل أن يتم ذلك تدريجيا ومتوازي مع إيجاد البدائل المناسبة من المؤسسات والجهات التي تؤمن مستلزمات الانتاج، كما ونوعا وبالأوقات المحددة، في ظل ظروف منافسة حرة. فيما يتعلق ببعض المجموعات المستهدفة، وخاصة صغار المزارعين، في مرحلة الاصلاح الاقتصادي. اتخاذ تدابير خاصة لدعمهم لفترة انتقالية معينة، و يعاملون بعدها كبقية المنتجين من القطاع الخاص. توسيع شبكة المصارف الزراعية في المناطق الريفية، وخلق مجالات جديدة للاقراض، وتنويع الخدمات لتشمل النواحي المصرفية والتمويلية واستقطاب المدخرات، وتحسين الموقف المالي للمصارف الزراعية. تركيز المصارف الزراعية على تمويل أنشطة التسويق الزراعي للقطاع الخاص، لما له من أهمية متزايدة بالنسبة للمنتجين، مع تشجيع اتحادات المزارعين والتعاونيات على القيام بالمشاريع الكبيرة. الاستعانة بمراكز البحوث الزراعية المتخصصة والإرشاد الزراعي، بهدف المساعدة في تخفيض كلفة الأنتاج، ومعالجة انخفاض الطلب على القروض.

التركيز على إعطاء موضوع تحصيل ديون المصارف الزراعية أهمية خاصة، ابتداء من عملية الاقراض السليم والدقيق، وتجميع المعلومات، إلى تحفيز العاملين في هذا الحقل. وأخيرا إعطاء المصارف الزراعية مزيد من الاستقلالية المالية والإدارية في معالجة أوضاعها، في ضوء المستجدات وضمن السياسة العامة للدولة.

IMPACT OF ECONOMIC REFORM ON THE AMOUNT AND FFICIENCY OF AGRICULTURAL LENDING IN SELECTED COUNTRIES

Hanaa' S. Dawood
College of Agric. & Forestry / Mosul Univ., Iraq

ABSTRACT

The subject of economic reform has been recently placed at the top of programmers of economic policies in developing countries. The reform process can not be integrated reform without the other sectors, including the agriculture one. The aim of this research demonstrates the impact of economic reform on the amount and efficiency of agricultural loans provided by banks for farmers, especially small farmers. The hypothesis of research refers to the affects of economic reform on the amount and efficiency of loans provided by agricultural banks in the sample (Syria, Egypt, and Saudi Arabia). And was relying on two-way link in analysis, the first is based on theoretical studies which addressed the same subject, the second, quantitative methods based, on econometric, and then interpret the results of the quantitative method for assessing the theoretical side in the study. The analysis depended on the post-reform economic periods. Efficiency of agricultural Lending measuring by contributing of agricultural loans in the agricultural production for countries in the sample. Conclusions show that there are positive indications in some changes after adopting the economic reform on the research sample, and confirms that the adoption of economic reform programmers could be used in agricultural banks.

المصادر

جمعة, نعيم ومحمود سماق, (١٩٩٤). " الاثار المتوقعة لبرنامج التصحيح الاقتصادي على المصرف الزراعي التعاوني في سوريا" , ندوة أثر برامج التصحيح الاقتصادي (أعادة الهيكلية الزراعية), لبنان.

ديوب,محمد معن،(٢٠٠٦)." المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة " مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، ٢٨(٢) :٩٥-١١٥

عمير, شعفل علي محسن, (٢٠٠٥). " الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة) " , أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الزراعة والغابات في جامعة الموصل.

النجفي, سالم توفيق,(٢٠٠٢). " سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واثرها في التكامل الاقتصادي العربي ", بيت الحكمة, بغداد, ص: ١٦.

وزان, صلاح, (١٩٩٨). " تنمية الزراعة العربية – الواقع والممكن", مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, ص: ٤٨٢.

Adams,Dale (1993)."The Impact of Economic Reform on the Function and Performance of Rural Financial Market in Egypt", NENARACA ,Egypt.

]Mustafa, M. Rashrash,(1994). "The Effect of Economic Reform Programmers on

Rural Finance", NENARACA, Beirut, Lebanon.

Nasution, A. (1996). "The banking system and monetary aggregates following financial sector reforms: Lessons from Indonesia", Research for Action, No.27, United Nations University World Institute for Development Economics Research.

Hanley, Nick & Others (2008). " Impacts of Policy Reform on Sustainability of Hill Farming in UK by Means of Bio-Economic Modeling ", EAAE, Sevilla, Spain.